الإعلام اليمني في مرحلة التحولات

د.عبدالله علي الزلب

في ظل الفوضى السائدة في المشهد الإعلامي نحن بأمس الحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى إعلام ديمقراطي مهني ومستقل عن التسلط الحكومي والاستغلال الفوضوي واللاأخلاقي للقطاع الخاص، إعلام يحكمه حد أدنى من العقلانية

●.. استكمالاً لما بدأناه في مقال سابق حول التحديات التي يواجهها الإعلام اليمني خلال المرحلة الانتقالية، نطرح اليوم إشكالية قطاع الإذاعة والتلفزيون للنقاش باعتباره أحد أهم فضاءات الإعلام حضوراً وتأثيراً في المجتمع اليمني.

والاهتمام بهذا القطاع يفرض نفسه بقوة اليوم في ظل المتغيرات الراهنة عموما وفي سياق التحولات التي يشهدها المجال الإعلامي على وجه الخصوص .. والمراقب للمشهد الإعلامي المسموع والمرئي يلاحظ بوضوح أن حالة الفوضى هي السمة السائدة في أنشطته ومضامينه وأن التوظيف السياسي هو الطاغي في برامجه والمهيمن على مضامينها .. ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا المشهد كما يلي:

– تدني مستوى أداء القنوات الوطنية– الحكومية وانعدام الرؤية للقائم بالاتصال فيها تجاه القضايا والأحداث الوطنية الراهنة.

– ظهور قنوات تلفزيونية وإذاعات غير حكومية جديدة، تبث من داخل اليمن وخارجه والسماح لها بالعمل في ظل غياب التشريعات المنظمة للعمل والصراعات السياسية السائدة.

– سيادة الحزبي والسياسي من القضايا والمواضيع المطروحة فيما يتم بثه تلفزيونيا.

– طغيان خطاب التحريض والكراهية والإثارة في الخطاب المتلفز في الوقت الذي تحتاج البلاد فيه، أكثر من أي وقت مضى إلى إعلام إيجابي بناء يسهم في تجاوز التحديات والمحن التي يواجهها اليمن ونشر ثقافة التسامح والسلام والمشاركة الفاعلة في صياغة مستقبل أفضل لليمن.

– إن الرهان الأساسي للخروج بقطاع الإذاعة والتلفزيون من هذا الوضع البائس يتمثل بإحداث منظومة مؤسسية جديدة تقطع جذريا مع أنماط الإدارة السابقة التي جعلت من الإذاعات والقنوات التلفزيونية الوطنية وسيلة للدعاية السياسية والتسلط الفردي وتأمين الولاءات الشخصية وجعلت من القنوات الخاصة مجرد صدى مشوش للصراعات الايديولوجية والسياسية والشخصية بين الفاعلين السياسيين يتسم بالعبثية والفوضى بعيدا عن كل ما له علاقة بالعمل المحترف والمعايير المهنية .. وعملية التغيير لهذا القطاع المهم من مجال محتكر وخاضع لأمزجة عدد من المسؤولين في الدولة، فيما يتعلق بمؤسسة وطنية مهمة مثل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون إلى مؤسسة عمومية تعمل في إطار نص قانوني واضح المعالم والأهداف ليس بالعملية البسيطة التي يمكن اختزالها في وصفات جاهزة .. لكن إحداث تغيير حقيقي إيجابي لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون على وجه الخصوص يقتضي شروطا تنظيمية – مؤسسية وسياسية وثقافية مصدرها خصوصيات المجتمع اليمني والنقاش العام والمعايير المهنية المتعارف عليها عالميا لأنها تكتنز الأفضل من تجارب المجتمعات والدول.

ونقصد هنا بما وصفناه أعلاه بالمؤسسة العمومية المؤسسات التي تعود ملكيتها للمجتمع بكامله،وهي مؤسسات مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن الأحزاب وعن المصالح الاقتصادية للمستثمرين في هذا المجال .. وتعتمد هذه المؤسسات في تمويلها، جزئيا أو كليا، على مصادر تمويل جماعية، عمومية، مثل مساهمات مؤسسات رسمية وعلى رسوم محددة أو ضرائب يدفعها المواطنون، كما كان سائدا في السابق في دولة الجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة، أو مساهمات مجتمعية فردية أو مؤسسة ذات طابع خيري، كما هو معمول به في الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على موارد ذاتية تحققها المؤسسات عن طريق تقديم خدمات فنية وإعلامية واستشارات في مجال الإنتاج فضلا عن الموارد المهمة التي يمكن أن تجنيها من الإعلانات المنظمة في أوقات معينة فقط كما هو الحال في القنوات العمومية الفرنسية، وتختلف تجارب تنظيم المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية العمومية بحسب السياقات السياسية والثقافية، إذ يمكن أن تكون هذه المؤسسات ذات طابع مركزي كما هو الحال في بريطانيا »هيئة الإذاعةالبريطانية«BBC ، أو مؤسسات خاضعة للحكم المحلي كما هو الشأن في ألمانيا،) ARD (وفي أغلب الحالات تعمل المؤسسات التلفزيونية العمومية وفقاً لنص قانوني أو مواثيق مهنية أو ما يعرف لدينا بالسياسة الإعلامية، ينظم بشكل واضح عملها ويحدد وظائفها والتزاماتها وآليات الإشراف عليها وتقييمها ومساءلتها.

وغالباً ما يكون بث الإذاعات والقنوات العمومية ذات طابع عام يتضمن مجالات ومواضيع متعددة، والتي يفترض أن تلبي كافة الأذواق والاحتياجات، وأن تكون ذات صلة بالمجتمع وبقضاياه لأنها الإطار الأمثل للنقاش العام وللتعبير عن التنوع السياسي والثقافي للمجتمع، مما يسمح لها بتأمين وظيفة الإدماج الاجتماعي وتعزيز الانتماء إلى الهوية الجمعية، وتهتم الإذاعات والقنوات التلفزيونية في الإطار العمومي بالخصوص بجودة البرامج وتتجنب المنافسة العشوائية مع القطاع الخاص لاستقطاب الجمهور بشكل يهدد الطابع الثقافي والاجتماعي لبرامجها، باعتبارها مؤسسة وطنية لا تهدف إلى الربح.

وبما أن هذه المؤسسات الإعلامية العمومية تعود ملكيتها للمجتمع فإنها تخضع بالتالي إلى نمط خاص من الإدارة، فالقضايا المطروحة تتعلق بآليات تعيين المسؤولين وهو الأمر الذي يعد في اليمن أساس المشاكل ومعضلة المعضلات، لأنه لا يستند على شروط ومعايير وظيفية ومهنية وحتى سياسية واضحة ولا يعتمد على أي نظام سوى رضا وقناعة الوزير المختص أحياناً وفي الغالب رئيس الجمهورية.

وفي ظل الفوضى السائدة في المشهد الإعلامي نحن بأمس الحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى إعلام ديمقراطي مهني ومستقل عن التسلط الحكومي والاستغلال الفوضوي واللاأخلاقي للقطاع الخاص، إعلام يحكمه حد أدنى من العقلانية، ولذلك يجب التفكير في إعداد وثيقة قانونية مرجعية للمعايير والشروط الواضحة والدقيقة لآلية تحويل المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بقطاعاتها المختلفة إلى مؤسسة عمومية يملكها المجتمع وإخراجها من محرقة العمل الحكومي على أن تتضمن الوثيقة المرجعية تحديد مهام الإذاعات والقنوات التلفزيونية العمومية وأهدافها باعتبارها ملكاً عاماً للمجتمع والدولة وتهدف إلى تقديم الخدمة الإعلامية لجميع مؤسسات الدولة والمجتمع وتخدم الثقافة الوطنية في إطار احترام مبدأ التنوع الثقافي والتعددية السياسية وقيم الحرية وتحمل المسؤولية.

وبناء على تجربة عملية شخصية دامت أكثر من عشرين عاماً في العمل المهني التلفزيوني بالإضافة إلى أربع سنوات كمدير تنفيذي للمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون، وبالنظر إلى أنماط العمل المؤسساتي الإذاعية والتلفزيونية السائدة في العالم أرى أنه لا يمكن لهذه المؤسسة الوطنية أن تقوم بمهامها الجديدة دون تحديث هيكلتها وتطوير آليات عملها وإعادة تنظيم علاقتها مع الدولة والمجتمع بواسطة نص قانوني ولوائح تنظيمية واضحة المعالم والمضامين والأهداف تمثل أدوات لتقييمها ولمساءلتها وآلية لحمايتها من تدخل السلطة السياسية والتدخلات الفردية لذوي النفوذ.

azzalab @gmail. com

القوات المسلحة حصن الوطن ودرعه المنيع

علي عباس الاشموري

كما ان اثارة العصبية القبلية والمناطقية ضد الجيش يعد سابقة خطيرة ونزعة قبلية غير مسبوقة باعتبار الجيش مدافعا عن الوطن بأكمله وطنيا وتعد توجهاته ومقرات ألويته ومعسكراته شأناً سياسياً وعسكرياً بحتاً يرتبط بأمن الوطن وسيادته وتعد أوامر انتقاله وبقائه من اختصاصات فخامة الاخ رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة ووزارة الدفاع وليس من اختصاص اسرة بذاتها أو قبيلة بعينها

لم تعد مهمة القوات المسلحة مجرد درء العدوان على اي بلد وحماية سيادته واستقلاله فهذه المهمة على عظمتها اصبحت من التقاليد العسكرية، ومن اول الواجبات العسكرية، لكن للقوات المسلحة مهمات اخرى كإنقاذ ضحايا الزلازل والسيول والامطار الغزيرة والعواصف والفيضانات والحريق وضحايا الغرق والكوارث وغيرها.. لأن القوات المسلحة درع الوطن عند كل حادث يمس بعض الشعب وهذا دليل على صدق كلمة الجيوش دروع الوطن لأن الجيوش بمغامراتها للانقاذ وبشجاعتها في الهجوم والدفاع تجدد هذه الكلمة لأن اي كلمة مهما كانت عظيمة تموت اذا انعدم مطبقوها والكلمة تبقى جديدة وصادقة اذ استمر تطبيقها وتجديد مضمونها.

لهذا يعد تطوير القوات المسلحة وتحديثها وحسن تدريبها واضافة كل جديد إليها لتواكب تطورات العصر وقيادتها إلى كل واجب أول مهمة تفرضها طبيعة الدفاع أو يحتمها وقوع الكوارث الطبيعية.

المهم ان القوات المسلحة درع الوطن لانها تحرس امنه واستقراره وسلامة اراضيه وانسانه وتحمي سيادته لهذا تعنى الدول بإعداد الجيوش ايام الحرب وايام السلام لأن الضرورات الحياتية تحتم اعدادها لتبقى درعا منيعا ضد اي خطر يهددها وهذه من الامور البديهية في كل دولة.

غير أننا في منطقتنا العربية وفي اليمن على وجه الخصوص كعسكريين بالفطرة لانقدر قيمة الجيش كرمز للوحدة الوطنية والعزة والكرامة ولا نعرف ان قوة الشعوب تقاس بقوة جيوشها.. كما ان قوة الجيش تنبع من ايمان المقاتل بعقيدته وحبه وانتمائه لوطنه والتضحية في سبيله بالروح والدم.. لذا فإن النأي بمنتسبي القوات المسلحة والأمن عن الولاءات الحزبية يعد ضرورة للحفاظ على الجيش كحامي حمى الوطن ومظلة الأمن لجميع اليمنيين احزابا ومواطنين وليبقى بعيداً عن أي تأثير قد يصرفه عن المهمة الوطنية العظمى التي انشئ من اجلها وفقا لأهداف ثورة٢٦ سبتمبر المجيدة وليس طرفا في الصراع.

لذا فإن المساعي التي تقوم بها بعض الاحزاب جاهدة لاستقطاب ضباط وافراد الجيش وتحويل ولائهم الوطني إلى ولاء وانتماء حزبي ضيق وتهدف من وراء ذلك الى استخدام هذه القوات كورقة رابحة في المعادلة السياسية وللسيطرة على الوضع حزبيا وعسكريا وتعتقد هذه الاحزاب واهمة ان إقحام هؤلاء في خضم الصراعات والمماحكات السياسية تكسبها قوة فاعلة للاستئثار بالسلطة وإقصاء الآخر.

وإن جنوح الحكومة وموافقتها على تجنيد ٢٠.٠٠٠ جندي لصالح طرف واحد لا يعدو أن يكون تجنيداً غير قانوني يضيف الى قواتنا المسلحة عبئاً آخر، لأن التجنيد الوطني يجب ان يكون وفقا لحاجة الوطن ووفقا لمعايير وطنية وأن يجندوا في معسكرات استقبال لجميع ابناء الوطن ومن جميع محافظاته.

كما كنا نأمل ان يسبق هذه الخطوة القيام بالحصر الآلي وحسب نظام البصمة لإخراج المزدوجين والآلاف الوهميين وتحديد القوة الفعلية للجيش والعمل على زيادة رواتبهم والنظر إليهم بنظرة التقدير والوفاء لما يسطرونه من ملاحم بطولية ويقدمون ارواحهم رخيصة فداء للوطن والمواطن.. غير أني لا أرى إلا أن الجندي وأسرته اصبحوا ضحية السياسيين في السلم وفي الحرب.

إن التعددية السياسية والحزبية التي ارتضاها شعبنا كخيار ديمقراطي تتسابق من خلالها الاحزاب برامجيا وسياسيا لكسب ثقة الشارع هي المرتكز الاساسي الذي تلتف حوله الجماهير والقواعد التنظيمية وتباركه.. كما ان الترسانة العسكرية وانتشار المسلحين في الشوارع وتحويل الساحة الديمقراطية الى ساحة صراع مسلح وعرض عسكري في الشوارع لن يزيد المواطنين الا نفورا وخوفا باعتبار أننا مسالمون وبرؤية ان هذه احزاب مدنية يتطلع انصارها إلى رغد العيش ومستقبل الاجيال بعيدا عن البنادق والاقتتال.

أن انقسام الجيش بالخلفية الحزبية خلال عام مضى ومازال منقسما إلى الآن كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير فقد مثل نكسة وهزيمة نفسية لمنتسبي الجيش في عقيدتهم ومعنوياتهم وجاهزيتهم غيرت نظرتهم الى قاداتهم كقدوة والى واجبهم كتضحية من اجل الوطن لأن الانتماء وحب الوطن هو القاسم المشترك والركن المعنوي والنفسي الاهم في توجيه سلوك الافراد والضباط واندفاعهم للدفاع من اجل الوطن ببسالة وشجاعة الى الشلل التام الذي اصاب القوات المسلحة نتيجة لذلك قد مثل فرصة سانحة ومناخاً مناسباً لتغلغل الارهابيين في المجتمع ولكنهم من توجهوا ضربات موجعة لجزء عزيز من الوطن الغالي وذبحوا الجنود وازهقوا الارواح البريئة واحرقوا الوطن ارضا وانسانا جزافا لا لشيء الا لتمرير مخطط ارهابي باسم الدين ولحجة التقرب الى الله يقتلون المسلمين المؤمنين الموحدين باسم الاسلام،

ان قيام المليشيات الحزبية بمحاصرة ألوية من جيش الوطن المرابطة في نهم وأرحب لإرغامها على رد فعل تستفيد منه هذه الاحزاب في تحريك الشارع واثارة المجتمع الدولي.. كما ان اثارة العصبية القبلية والمناطقية ضد الجيش يعد سابقة خطيرة ونزعة قبلية غير مسبوقة باعتبار الجيش مدافعا عن الوطن بأكمله وطنيا وتعد توجهاته ومقرات ألويته ومعسكراته شأناً سياسياً وعسكرياً بحتاً يرتبط بأمن الوطن وسيادته وتعد أوامر انتقاله وبقائه من اختصاصات فخامة الاخ رئيس الجمهورية القائد الاعلى للقوات المسلحة ووزارة الدفاع وليس من اختصاص اسرة بذاتها أو قبيلة بعينها وان الجيش بتشكيلاته المختلفة ينتشر في جميع ربوع الوطن في الصحارى والجبال والبحار وحراسة المنشآت السيادية والخدمية وجميع مرافق الدولة وبأن الاراضي العامة تحت ولاية وسيادة الدولة باعتبارنا نخضع جميعا لسلطة ونظام وقانون مركزي وحماية مركزية ولم يعد امننا محصورا على شيخ القبيلة او حدودها.

وباعتبار منتسبي هذه الألوية يمثلون وحدة وطنية شاملة كونهم من جميع محافظات الجمهورية ومديرياتها.. وفي هذا السياق فإنني ألتمس من القيادة السياسية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع هذه القوى وتجنيب أبناء القوات المسلحة الصراعات السياسية والحزبية كما أنه لا فرق بين ما يقوم به هؤلاء المعتدون وما يقوم به تنظيم أنصار الشريعة ضد أبناء القوات المسلحة في لودر ودوفس.

ومن هنا يتبين بجلاء أن القوات المسلحة هي صمام أمان الوطن وضمان مستقبل أجياله الصاعدة..وأن إقحام القوات المسلحة في الصراعات الحزبية يُعد افلاساً سياسياً وقصوراً حزبياً وأن حيادية القوات المسلحة في هذا المنحى هي ضمان لاستمرار قوتها حفاظاً على عقيدة وثبات منتسبيها.. ومن المهم جداً أن نعرف أن القوات المسلحة ضرورة تحتمها طبيعة الحياة وما تكمن فيها من طوارئ منتظرة وغير منتظرة.

الإعلامي والأديب العصار في ذمة الله

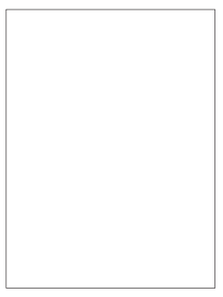

محمد العزيزي

.. بالأمس ودعت اليمن والوسط الإعلامي قامة وشخصية صحفية وأدبية سامقة ؛ وقلماً بارزاً صال وجال في بلاط وفنون الصحافة .. إنه الصحفي والإعلامي القدير الراحل محمد عبدالإله العصار رئيس تحرير مجلة معين .. كان المرحوم نبيلاً في خلقه .. طيباً في طبعه .. رحيماً محباً لمن حوله .. سمح القلب .. لطيفاً في أحاديثه وتعامله .. شيمته الكرم .. المرح والبساطة عنوان شخصيته .. تلك بعض سجايا وقيم الزميل المرحوم .. كان خبر وفاته صدمة وفاجعة لنا جميعا ولمن خبر هذا الرجل الذي غيبه عنا الموت صوت الحق بالأمس .. ليندرنا بالدور وبقدوم أقدارنا الأول تلو الآخر .. أكتب اليوم عن هذا الزميل وغدا سيكتب عني زميل آخر .. هذه هي الصحافة وهكذا هي الحياة في أروقتها .. نودع كل يوم وكل شهر وكل سنة أعزاء علينا .. الموت يلاحقنا وساعات العمر وعقاربها تدور وبسرعة البرق في هذه الدنيا الحقيرة .. ونحن منشغلون في سباق ماراثوني مع الصحافة والإعلام ليستقبلنا الموت في لحظات ..فقد خسر الحقل الإعلامي خلال السنتين الأخيرتين عددا من رموز الصحافة والإعلام .. ولن أنسى رسالة أحد الأكاديميين الأعزاء حين أرسل لي رسالة قال فيها « الموت يتوطن بين الصحفيين .. أيش الحكاية « كانت هذه الرسالة عند وفاة الزميلين يحي علاو وعبد القادر محمد موسى رحمهما الله،وكررها لي مرة أخرى في وفاة الأستاذ الراحل مهيوب الكمالي مدير الأخبار السابق في صحيفة الثورة رحمه الله .. وأرسلها أيضا حين اختار المولى عز وجل إلى جواره الزميل المرحوم عبدالواحد الخميسي رحمه الله .. في الحقيقة لم تكن رسائل ذلك الصديق العزيز إلا للتعزية في الزملاء ..وممازحا متى سيأتي الدور عليك .. لأن الجميع يعلم أن من يمتهن مهنة الصحافة فهو من مقصوفي العمر .. ومهنته تأخذ منه نصف العمر .. بصراحة وفاة الزميل العصار جعلتنا نتذكر بعض من الزملاء وبالذات من تعايشنا معهم ولو لفترة بسيطة .. تعلمنا منهم الكثير وأحسسنا في مودتهم وعطفهم ونبلهم معنا.. لذلك سيظلون في أعماق قلوبنا ما حيينا نكن لهم كل الحب والامتنان .. إلى جنة الخلد ونسأل الله أن يتغمدك بالرحمة والغفران ومعك كافة الزملاء .. لأبناء الفقيد وإخوته ولزملائك ومحبيك الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه راجعون ..

دائرة الضوء

نقائل

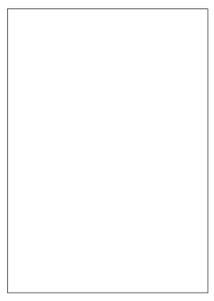

د. سامية عبد المجيد الأغبري
samiaagbary@hotmail.com

●.. يقصد بمصطلح نقائل بلهجتنا الشعبية أي الأسر أو الأشخاص الذين ينتقلون من مسقط رأسهم منذ زمن ليس بقصير ويستقر بهم الحال في منطقة ما من الوطن ويكون انتقالهم إلى المنطقة الجديدة بسبب البحث عن مصدر رزق أو الهروب من الثأر أو ما شابه ذلك فيطيب لهم المقام ، ويستقرون في المنطقة التي انتقلوا إليها استقراراً نهائياً، وينقطعون تماما عن مسقط رأسهم.

وعادة ما يأتي هؤلاء القادمون الجدد الذين يسمون بالنقائل بعادات وطبائع مختلفة عن سكان المنطقة التي انتقلوا إليها، بل حتى أشكالهم قد تكون مختلفة نوعا ما عن سكان تلك المنطقة. وبالطبع يؤثر النقائل على سكان المنطقة كما يؤثر سكان المنطقة على النقائل إيجاباً وسلباً.

ويزداد اندماج النقائل مع أبناء المنطقة خاصة إذا ما ارتبطوا معهم بعلاقات مصاهرة ، وأجادوا لهجة المنطقة وتشربوا عاداتها وتقاليدها ، وقد يكون الإدماج كلياً، وأحياناً يكون محدوداً.

هناك مناطق في اليمن كتعز وعدن بالذات يندمج النقائل فيها ويصبحون أكثر انتماءً للمنطقة من سكانها الأصليين، فلا يمكن أن تميزهم إطلاقاً عن أبناء المنطقة. في حين قد تجد نقائل يعيشون ردحاً من الزمن في منطقة ما ولا يندمجون مع أبناء المنطقة بشكل كامل وهم قلة خاصة إذا كانوا يحتلون مراكز قيادية في تلك المنطقة.

وإذا تأملنا في واقعنا اليمني سنجد أن كل واحد منا له أصول بعيدة سواءً من جهة الأجداد للأم أو للأب، ولعل الدليل على ذلك هو أن أغلب أنسابنا تكون للقرية التي نشأنا وترعرعنا فيها وليس للعائلة أو العشيرة أو القبيلة.

قد يتساءل قرائي الأعزاء ما الهدف من إثارة هذا الموضوع الذي لا يشكل أولوية فعندنا مشاكل لا حصر لها أكثر من هذا الموضوع التاريخي الترفي. أرد عليهم بالقول: إن الهدف من ذلك هو التأكيد بأننا شعب يمني واحد ، وذو نسب واحد، فلو رجع كل منا لشجرة العائلة ونقب في أصوله سيجد أنه من المنطقة التي كان يستعر من أهلها، ويحتقرهم.

ومن جهة أخرى ، فنحن كيمنيين في مفترق طرق إما أن نكون أو لا نكون فهذه الفرصة التاريخية التي ينبغي أن لا نضيعها. فلنتجه نحو الدوله المدنية الحديثة والقائمة على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع.

ولنعمل بقوله تعالى : « وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا..» وليس كي نتناحر ، ويدعي كل منا بأنه ذا أصول ونسب وحسب ومن حقه أن يتسلط على عباد الله، فليس المهم من أي منطقة أو قبيلة يكون الرئيس أو المسؤول بقدر ما يكون إنساناً نزيهاً ومشهوداً له بالكفاءة والخبرة والإخلاص ويلتزم بالدستور والقوانين المقرة من الشعب عبر ممثليه.

ومع الدولة المدنية المنشودة سينتفي مصطلح نقائل وسيكون من حق كل يمني أن يستقر أينما أراد في أي بقعة من وطننا الحبيب، وسنصبح كلنا مواطنين متساوين في المواطنة .

ح

ح أو الترشيح من الناس الأمين!! أو ب نشبت فيه الفهلوة والهمجية والأمية شعب أو رئيس للجمهورية، لذلك أرى لم يكونوا أمناء مع أنفسهم ليتعلموا، القرآن أن يقرأوا فلم يتعلموا القراءة، ن لمثل هؤلاء اختيار سوي. لذلك يجب صر حتى يخجل الأمين من التسرب

الحسن الجلال

النصيحة

□ في هذا الزمن أو الوضع أو الوقت غير السوي أصبح من العهر أن تنصح عزيزاً أو قريباً بأن يعدل من سلوكه وتصرفاته التي لا تليق به كبشر أو إنسان، بل يعتقد ان نصحك له يأتي من باب الكرهه أو الحقد أو ما شابه، زمن غير سوي وعهراً أيضاً.

ليزا الحسني

أمنيات

□ أتمنى وطناً لا يقتل أبناءه باسم الدين وطناً يمنحنا الحياة والفرح عوضاً عن أن يسلبنا ما تبقى من أعمارنا البائسة، وطناً لا يخرجنا من الإسلام إن طالبنا بالمدنية وحرية الفرد وحقه بالتعبير عن آرائه وأفكاره ومذهبه، وطناً نستطيع أن نغني ونرقص به دون أن يتهمونا بقلة الأدب وقلة الاحترام، أتمنى، والأماني ليست كفراً.